

## معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية دراسة مقارنة بين الفكر الغربي والفكر الإسلامي

أ. رنان مختار - أ. إبراهيم عبد الحفيظي  
جامعة عمار ثليجي - الاغواط - الجزائر

### المقدمة

تعتبر قضية توزيع الدخل قضية اقتصادية واجتماعية ودينية في نفس الوقت، فهي تمس كل هذه الجوانب معا، وتزداد خطورة هذه القضية عندما تتعرض عدالة التوزيع إلى المساس، لذلك نجد كل الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية تدلي بدلوها في هذا الموضوع الشائك، ويعتبر التفاوت في توزيع الدخل موضوعا للبحث والخلاف منذ أقدم العصور ولا توجد فلسفة أو فكر مهم في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أية أمة من الأمم لم يتطرق لهذا الموضوع، ومع ذلك فهذه القضية تستقطب الاهتمام والبحث، من دون أن يكون هناك خلاصة واضحة وقاطعة، ولا يزال البشر يختلفون حتى هذه اللحظة حول ما يمكن أن يعنيه "التوزيع العادل للدخل".

ويعتبر توزيع الدخل قضية صعبة وشائكة على المستويين النظري والتطبيقي، وفي الظروف العادية للبلدان، فهي تكون أكثر صعوبة وتعقيدا عندما تمر البلدان والاقتصاديات بالظروف الخاصة والاستثنائية، أي عندما تتعرض الاقتصاديات للأزمات، فالشدة والصعوبات التي تسببها الأزمات الاقتصادية عندما تحدث لا بد أن تطال الناس في معاشهم وأرزاقهم، ومن ثم يتعرض مفهوم عدالة توزيع الدخل كله للتقويض والهدم، ومن هنا سنحاول في هذا المقال تسليط الضوء على الانعكاسات الاجتماعية لعملية توزيع الدخل إبان حدوث الأزمات الاقتصادية.

تبعاً لما سبق يثار تساؤل رئيسي حول كيفية تطرق الفكر الغربي والفكر الإسلامي لمعالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية؟

وتفرع عن السؤال الرئيسي أسئلة فرعية تالية:

- 1- ما هي مفاهيم توزيع الدخل والأزمة الاقتصادية؟
- 2- ماهي العلاقة بين عدالة توزيع الدخل وبين الأزمة الاقتصادية؟
- 3- كيف تطرقت التيارات الفكرية المختلفة لهذا الموضوع؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قسمنا هذا المقال إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة.

المحور الثاني: قنوات تأثير الأزمة الاقتصادية على توزيع الدخل.

المحور الثالث: مقارنة مقارنة للأزمة وتوزيع الدخل.

**المحور الأول: الإطار النظري للدراسة**

**أولاً: ماهية توزيع الدخل " Income distribution "**

التفاوت في توزيع الدخل كان ولا زال موضوعاً للبحث والخلاف منذ أقدم العصور، وقد جاءت جميع الأديان والشرائع لتشير إلى الفوارق في توزيع الثروة بين البشر والسبل التي يمكن من خلالها معالجتها وتكوين مجتمعات أكثر مساواة، ولا توجد فلسفة أو فكر مهم في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أية أمة من الأمم لم يتطرق لهذا الموضوع، ومع ذلك فهذه القضية تستقطب الاهتمام والبحث، من دون أن يكون هناك خلاصة واضحة وقاطعة، ولا يزال البشر يختلفون حتى هذه اللحظة حول ما يمكن أن يعنيه "التوزيع العادل للدخل".<sup>1</sup>

**1- مفاهيم توزيع الدخل**

تعددت مفاهيم توزيع الدخل ولعل أبرزها يتمثل في:

### 1.1- التوزيع الشخصي " Distribution personal "

التوزيع الشخصي يعتبر مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين، فهو يوضح ببساطة تقسيم الأفراد أو القطاع العائلي وإجمالي الدخل الذي يحصلون عليه.<sup>2</sup> ويقوم الإحصائيون في هذا النوع من التوزيع بترتيب الأفراد ترتيباً تصاعدياً على حساب دخولهم الشخصية، ويقومون أيضاً بتقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وأحجام متميزة، حيث إن الطريقة الشائعة تكون بتقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% للمجموعة أو شرائح عشرية أي 10% للمجموعة طبقاً لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الإجمالي التي تسلم لكل مجموعة داخلية.

### 2.1- التوزيع الوظيفي " Distribution functional "

ويقصد بالتوزيع الوظيفي مقدار الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة، أي توزيع الدخل بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والريع من الدخل القومي<sup>3</sup>، وهو يحاول شرح دخل عوامل الإنتاج "الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم" بمساهمتها في هذه العوامل من خلال الاعتماد على منحنيات العرض والطلب لكل منحنى من عناصر الإنتاج<sup>4</sup>.

### 3.1- إعادة توزيع الدخل " Redistribution of income "

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة، بإدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع. حيث قد ترى الدولة بعد مرحلة توزيع الدخل القومي أن هذا التوزيع غير ملائم سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، لذلك تدخل بعض التعديل.

تستخدم الدولة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية من خلال الإنفاق المباشر وذلك بتقديم دعم سلمي أو دعم إنتاجي - عيني أو نقدياً - بهدف رفع مستوى معيشة المواطنين، أو تقوم بتقديم بعض الخدمات المجانية مثل التعليم والصحة أو الإنفاق غير المباشر كتخفيض

الضرائب على الطبقات الدنيا مما يؤدي إلى زيادة دخولهم<sup>5</sup>. ونشير هنا أن عملية إعادة التوزيع يمكن أن تتم عن طريق إجراءات مالية باستخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب والإنفاق، أو عن طريق أدوات غير مالية باستخدام السياسة العامة للأجور والأثمان<sup>6</sup>.

## ثانياً: ماهية الأزمات الاقتصادية

### 1- مفهوم الأزمة الاقتصادية " Economic crisis "

يُعرّف معجم " ويستر " الأزمة عموماً بأنها "نقطة تحول إلى الأفضل أو إلى الأسوأ" وأنها "لحظة حاسمة ووقت حرج"<sup>7</sup>. ويستخدم الصينيون منذ القدم كلمة تعبر عن الأزمة هي "Weiji" تجمع كلمتين معناهما "الفرصة-الخطر"<sup>8</sup>.

وقد عُرِّفت الأزمة الاقتصادية "اضطراب فجائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الاقتصادي في بلد ما أو في عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من اختلال التوازن بين العرض والطلب (الإنتاج والاستهلاك)"<sup>9</sup>.

ويستعمل الاقتصاديون الغربيون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية "Cycle" بدلا من كلمة "Crisis" التي تدل على الأزمة، ويكمن الفرق بين المصطلحين في أن الأزمة تدل على اختلال أو اضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حدوث الأزمات تُمثل حالة متوقعة الحُصول في النظام الرأسمالي وتُمثل أحد مظاهره الطبيعية.

### 2- أنواع الأزمات الاقتصادية

تعددت تصنيفات الأزمات إلا أن أهم هذه التصنيفات هو الذي يقسمها بحسب طبيعتها وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع هامة:

#### 1.2- الأزمات المصرفية " Banking crises "

وتعني الاستخدام غير الكفء للأصول المالية المصرفية، وتحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك أو فشلها (تعرض البنوك

لخسائر) إلى توقيف البنوك لقابلية التزاماتها الداخلية للتحويل أو إلى إرغام الحكومة للتدخل لمنع ذلك بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك<sup>10</sup>

## 2.2- أزمات العملات وأسعار الصرف " The Currency Crisis "

تحدث نتيجة للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الأزمة أيضا أزمة ميزان المدفوعات وتحدث تلك الأزمات لما تتخذ السلطات قرارا بتخفيض قيمة عملتها نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي قد تحدث تلك الأزمات أحيانا في سعر تلك العملة وعلى الرغم من أن قرار تعويم أو تخفيض قيمة سعر صرف العملة الوطنية قد يبدو فرارا تطوعيا من السلطة النقدية إلا أنه في أغلب الحالات يكون فرارا ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية<sup>11</sup>.

ويحدث هذا النوع من الأزمات بسبب ما تتعرض له عملة بلد ما من هجوم مضاربي عنيف يؤدي إلى انخفاض عملتها انخفاضاً كبيراً أو عندما ترغب سلطات هذا البلد على الدفاع عن عملتها عن طريق إنفاق جانب كبير من احتياطياتها الدولية أو عن طريق رفع سعر الفائدة عليها بشكل حاد.<sup>12</sup>

## 2.3- أزمات أسواق الأوراق المالية " Financial market crises "

تحدث بسبب ارتفاع أسعار أصول الأسهم فوق أسعار قيمتها العادلة وبدون أسباب مبررة لهذا الارتفاع وهو ما يطلق عليه ظاهرة الفقاعة، وتحدث الأزمة عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالمسهم مثلاً هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح أهيأر أسعار الأصول مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره بالهبوط وتدهور قيمته وتبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو في القطاعات الأخرى.<sup>13</sup>

### 3- مسببات الأزمات الاقتصادية

كل الانهيارات التي تحدثها الأزمات يبدو أنها تختلف ظاهرياً، ولكنها تشترك جميعها في ظاهرة أساسية، وهي ظهور دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق، وتشترك أيضاً في النتيجة التي تلي ذلك، وهي ترسب ركود اقتصادي ينتج منه هبوط في الإنتاج ثم بطالة كبيرة، وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل<sup>14</sup>.

إن الأسباب المباشرة لأزمات الكساد الاقتصادي هي التناقضات الرئيسية التي تلازم النظام الرأسمالي، وهي التناقض بين زيادة الإنتاج وتراجع الإنتاج الفعال نسبياً، فوضى الإنتاج، واختلال التوازن وعدم التناسق، والتناقض بين الإنتاج والاستهلاك، أو بين شروط إنتاج فائض القيمة وشروط تحقيقها والتناقضات هذه ناشئة جميعها من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج وشكل الحيازة الرأسمالي الخاص، والتناقض بين القوي المنتجة وعلاقات الإنتاج.

أما الأزمات المالية، فلا يمكن إرجاعها إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب الكلية والجزئية التي تتضافر في آنٍ واحد لإحداث أزمة مالية، وأهمها:

للـ عدم استقرار الاقتصاد الكلي؛

للـ اضطرابات القطاع المالي؛

للـ عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف.

### المحور الثاني: قنوات تأثير الأزمة الاقتصادية على توزيع الدخل

ينتقل تأثير الأزمات الاقتصادية إلى توزيع الدخل من خلال العديد من العناصر التي

يمكن تصنيفها كما يلي:

#### أولاً: القنوات الاقتصادية

##### 1- تراجع النمو الاقتصادي

يعتبر تراجع النمو الاقتصادي "Economic growth" قناة أساسية لتأثير الأزمات على توزيع الدخل، وترجع مشكلة تراجع النمو الاقتصادي إلى حدوث انخفاض في الموارد

المالية للدولة مما إلى يؤدي تقليص الاستثمارات والانكماش الاقتصادي، وينتج عن ذلك انخفاض في الإنفاق العام، ثم تراجع في الطلب على العمالة، تراجع في الأرباح وتقهر مستويات التجارة، تدهور مستويات المعيشة للسكان، تخفيض الأجور، ويمكن أن تسوء الأوضاع أكثر لحد تسريح العمال من مناصب شغلهم، ولا أدل على ذلك مما يحدث حالياً في الدول التي أصابتها أزمة الديون السيادية الأوروبية.

## 2- عجز في الموازنة " Budget deficit "

عادة ما يرافق حدوث الأزمات الاقتصادية انخفاض في الإيرادات الحكومية نتيجة لتقلص النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى ظهور عجز في الموازنة، وتكون أدوات معالجة هذا العجز هي تقليص النفقات العمومية وزيادة الاقتطاعات الضريبية، فينعكس ذلك مباشرة في تخفيض الأجور وتخفيض الإعانات.

## 3- تخفيض الإنفاق الحكومي " Government spending "

تتجه الحكومات دائمة لمواجهة الأزمات إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وذلك بتقليص نفقاتها خاصة الاجتماعية منها أو حذفها، وهذه السياسة تتبع في أغلب دول العالم، فخفض النفقات الحكومية بسبب الأزمة الاقتصادية يظهر في إتباع الحكومات سياسات انكماشية وتقشفية تنعكس مباشرة في تقليص التحويلات التي توجه إلى الفقراء وضعفاء وهذا ما يزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل، وعليه يمكن القول أن تخفيض الإنفاق الحكومي ينعكس مباشرة على دخول الأفراد.

## 4- تقلص النشاط الاقتصادي " Economic Activity "

إن الحتمية الأساسية للأزمة الاقتصادية هي تقلص النشاط الاقتصادي، فالأزمة تبدأ عادة كأزمة مالية لكن سرعان ما تتحول إلى أزمة اقتصادية بسبب انخفاض حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الاقتصادي نتيجة ارتفاع تكاليف المخاطرة وإحجام البنوك على الإقراض، إضافة إلى الاضطرابات التي تصيب التجارة فيحدث انخفاض في الطلب الأمر الذي يحتم

على المؤسسات تقليص حجم نشاطها من خلال تسريح العمال أو خفض الأجور إذا كانت القوانين تسمح بذلك، وهذا ما يعمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل<sup>15</sup>.

### ثانياً: القنوات المالية

#### 1- ارتفاع أسعار الفائدة " Interest Rates "

ترافق الأزمة الاقتصادية مع ارتفاع معدلات الفائدة نتيجة لارتفاع مخاطر الإقراض وتقلص حجم السيولة لدى البنوك، إضافة إلى عامل فقدان الثقة فيما بين البنوك والمستثمرين، كما يمكن أن تتعرض البنوك إلى حالات سحب الودائع بصورة كبيرة وفجائية نتيجة حالة الذعر التي تسود الاقتصاد في فترة الأزمة، ويترجم ذلك في أرض الواقع بارتفاع تكاليف الاستثمار والإقراض، مما يؤدي إلى تقلص في حجم الوظائف وارتفاع في مستويات البطالة، وهو ما يصب في زيادة حجم التفاوت في توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

#### 2- انخفاض أسعار العملات " Exchange Rates "

ترافق الأزمات المالية عادة مع موجة من المضاربات في العملات المحلية نتيجة تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج، فتضطر الدول من أجل حماية عملاتها إلى التغطية على عمليات المضاربة ببيع نسبة من احتياطاتها، وإذا لم تتوفر احتياطات كافية لا يكون أمام الدولة سوى تخفيض قيمة عملتها، فينعكس ذلك مباشرة في ارتفاع أسعار الواردات خاصة الغذائية منها فتتقلص بذلك القدرة الشرائية للمواطنين ويزداد حجم التفاوت في توزيع الدخل.

#### 3- ارتفاع خسائر البورصة

تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى حدوث خسائر في قيمة الأوراق المالية مما ينعكس في انخفاض حجم الثروة المتأتية من الاستثمار غير المباشر في الأوراق المالية، هذه الأوراق التي تشكل جزءاً كبيراً من الدخل، كما أن الشركات المساهمة في البورصة قد تتعرض أسهمها إلى انخفاضات كبيرة يمكن أن تتعرض بسبها إلى الإفلاس، وهو ما يعني تسريح العاملين فيها، ويتوقف توزيع الأرباح نتيجة الخسائر.



## ثالثاً: قنوات أخرى

### 1- تزايد وتيرة الصراعات والحروب الدولية

تتلخص علاقة الحرب بالأزمة الاقتصادية بالأساس في "استخدام الميزانية العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، مثل التخفيف من حدة التقلبات الدورية، فحين تبلغ الأزمة ذروتها تنفق الدولة على الاحتكارات العسكرية والمدنية عقوداً عسكرية بمبالغ طائلة تساعد على وقف الركود وابتداء موجة جديدة من الإنعاش الاقتصادي<sup>16</sup>؛ وعلى مدار عقود طويلة أسهم مفكرون كبار بأرائهم حول الأزمة الاقتصادية والحرب مثل: أرنولد ويني، جوزيف شومبيتر، هايمن مينسكي وغيرهم، والإسهام الحديث قد جاء على يد الاقتصادي الأمريكي "جوشيا غولدشتاين" في كتابه الهام "الدورات الطويلة حرب وازدهار في العصر الحديث"<sup>17</sup>، ولا يخفى ما للحرب من انعكاسات مدمرة على حياة الناس وأرزاقهم، وعلى البنية الاقتصادية والمجتمعية ككل.

### 2- الاتجاه نحو المكننة

تدفع الأزمة الاقتصادية وتراجع الأرباح أصحاب المؤسسات نحو التفكير أكثر في تعويض الخسائر وتقليص النفقات، كاستخدام أكثر للآلات والتقني تماشياً مع التقدم التكنولوجي، أي التوجه نحو إحلال الآلة محل العامل البشري، وبالتالي المزيد من حالات الإفقار المتعمد للناس.

## المحور الثالث: مقارنة مقارنة للأزمة وتوزيع الدخل

### أولاً: المقارنة الرأسمالية

#### 1- النظرة الرأسمالية لتوزيع الدخل

تعددت المدارس الرأسمالية واختلفت، وأتت بأراء كثيرة لا يمكن سردها جميعاً، وعلى سبيل الحصر لا الكل، المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية، تشترك كل واحدة منها مع الأخرى في أن التفاوت في توزيع الدخل مسألة طبيعية ومقبولة<sup>18</sup>، وينطلق الكلاسيك في

تفسير ظاهرة التوزيع من أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد تكمن في القوانين التي تحكم توزيع الإنتاج بين طبقات المجتمع ممثلة في الأجر والأرباح والريع والفائدة، لذلك فقد اهتموا بالكشف عن القوانين التي تحكم توزيع الدخل الكلي بين عناصر الإنتاج المختلفة. وقد ورثوا نظرتهم تلك عن الطبيعيين الذين كانوا ينظرون إلى مسألة تفاوت توزيع الدخل على أنها مسألة طبيعية تفرضها قوانين الطبيعة، كما افترضوا خضوع كل الظواهر الاقتصادية لتلك القوانين الطبيعية، إن رواد هذه المدرسة قاموا بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات أثناء تحديدهم لمستوى الدخل القومي وأثناء توزيعه على هذه الطبقات. ولم يكن تحديد قيمة الأجر يشكل مشكلة نظراً لأن ظروف الحياة خلال تلك الفترة كانت تضغط على العامل ليقبل أي شيء يكفل له سد رمق الحياة، وبالتالي كان الخلاف دائماً بين الريح والريع، بحيث يرى آدم سميث أن الريح هو الأكثر قدرة في التأثير على العملية التراكمية الرأسمالية، ومن ثم توزيع الدخل، بينما دافع "دافيد ريكاردو" عن الريع واعتبره أكثر قدرة في هذا الصدد من الريح<sup>19</sup>.

أما تحليل التوزيع عند مارشال بدأ أساساً من تحليل أسعار عناصر الإنتاج، حيث كانت نظرية مارشال في التوزيع تنطوي في الواقع على ترجمة فكرة الموازنة أو التوازن بين العرض والطلب إلى عناصر الإنتاج، بمعنى تطبيق فكرة التوازن على كل من السلع الاستهلاكية وخدمات عناصر الإنتاج سواء بسواء، فتقاطع الطلب والعرض على عنصر الإنتاج هو الذي يحدد السعر التوازني لهذا العنصر<sup>20</sup>.

## 2- النظرة الرأسمالية للأزمة الاقتصادية

عندما حدث الكساد الكبير في بداية القرن العشرين كان له ثلاث سمات ظاهرة، الأولى كانت الانكماش الشديد في الأسعار مع ما ترتب عليه من إفلاس في الصناعة والزراعة، والثانية كانت البطالة، أما السمة الثالثة فكانت المشاق التي أنزلها الكساد بالفئات الضعيفة وبصورة خاصة كبار السن والصغار والمرضى الذين ليس لهم مأوى مناسب إلى جانب العاطلين عن العمل، وبالرغم من ذلك أصر الكلاسيك على اعتبار هذا حدثاً عارضاً

وأن السوق سيصحح نفسه بنفسه وأنكر مفكروها تماما حدوث أزمة اقتصادية على الرغم من الآثار الحولية للأزمة، والسبب في ذلك أنهم ينطلقون من مبدأ التشغيل التام لعناصر الانتاج وأن لا وجود حقيقي للبطالة في الاقتصاد.

أما كينز قدم نظريته من خلال الهجوم على المنطلقات النظرية الكلاسيكية، خاصة افتراضها حول التشغيل الكامل حيث أعتبر أن "النظرية الكلاسيكية غير قابلة للتطبيق إلا في حالة الاستخدام التام"<sup>21</sup>. ويرى كينز أن أهم أسباب حدوث أزمة هي انخفاض الطلب الفعلي بشكل حاد بما يكشف عن وجود فجوة كبيرة بينه وبين العرض الكلي، ومن هنا كان بحثه في كيفية تحريك الطلب الفعال لكي يتوازن مع العرض الكلي لمواجهة حالة الكساد المتفشية، ولما كان الاستثمار الخاص عازفا عن المشاركة في العملية الإنتاجية، إما لعدم توفر الحافز لديه وإما لما أصابه من أضرار من جراء الأزمة، رأى كينز أنه لا بد من العمل على تقليل الفوارق بين الدخل والثروات، أي العمل على ضرورة إعادة توزيع الدخل والثروات بما يخدم صالح الطبقات ذات الدخل المحدودة، وهي تلك الطبقات التي تتمتع بميل حدي مرتفع للاستهلاك.<sup>22</sup>

### 3- حلول رأسمالية لمشكلة توزيع الدخل في ظل الأزمة

تنطلق الحلول الرأسمالية لمشكلة توزيع الدخل في ظل الأزمة من الأفكار والمبادئ الكينزية، فعندما حدثت أزمة الكساد الكبير كان حتما أن تعالج الأزمة بغير الأفكار التي سببتها، وذلك من خلال التدخل الحكومي لتعزيز الإنفاق "دولة الرفاه الاجتماعي"، ومن ثم زيادة ما يدخل إلى جيوب الأفراد كنتيجة حتمية لإنفاق الحكومة على المشروعات الاستثمارية المختلفة<sup>23</sup>، كما كانت إسهامات "Simon Kuznets" الإحصائية في نفس الفترة دعما هاما لفكر كينز "Keynes"، فكوزنيتس عندما اخترع حسابات الناتج القومي الإجمالي قد أثبت صحة مقولة "تعاطم حجم العائدات الاقتصادية التي تنجم وقت الحرب عن طريق كسر العمالة الناقصة والإنتاج بكامل الطاقة".

أما الليبرالية الجديدة "Neoliberal" حسب مؤيديها فهي تعبر عن رؤية جديدة داخل التيار الليبرالي الذي ظهر في بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، كبديل عن النظرية العامة لفكر جون ماينرد كينز، فالنظرية الكينزية قد برهنت عن عجزها في معالجة واحتواء أزمة الركود التضخمي في السبعينات، ولم يقتصر النقد عن عجزها، بل حُملت "الكينزية" أنها أحد أسباب الأزمة بالدرجة الأولى، وزعمت الأفكار النقدية الجديدة أن سبب الأزمة لا يكمن فقط في ارتفاع الأسعار وإنما أيضا بارتفاع نفقات الدولة في ميدان الخدمات العامة التي تقدم للطبقات الفقيرة، أي الاستهلاك أو الرفاه الاجتماعي، وجاءت المعالجة للتقليل من النفقات والعودة إلى المنطق الليبرالي "دعه يعمل" القاضي بوجود عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتقليل من دور الدولة، وجعل السوق حراً ومستقلاً بذاته.

واستندت رؤيتهم على آراء أشهر مفكري تلك الفترة أمثال ملتون فريدمان "Milton Friedman" وفريدريك هايك "Friedrich Hayek" اللذان آمنا بأن السوق الحرة قادرة أفضل من الدولة على التوزيع، وأن محاولات الحكومة لمحاربة إخفاقات السوق تؤذي أكثر مما تفيد ويعتبر Milton Friedman أن العدو الحقيقي للدولة هو الرعاية الاجتماعية وليست السوق، لذلك على الدولة أن تكف عن التدخل في الأسواق<sup>24</sup>.

### ثانياً: المقاربة الاشتراكية

#### 4- النظرة الاشتراكية لتوزيع الدخل

تنطلق الماركسية في تفسيرها لظاهرة التفاوت في التوزيع من طبيعة النظام الرأسمالي ذاته المبني على أساس التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع، ولما كان نمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الإنتاج السائدة فإن الدخل القومي يتوزع عند مستوى مرتفع من التجريد ما بين الأجر (دخل العمال) وبين فائض القيمة الذي هو دخل الملكية بوجه عام، وعند مستوى أقل تجريداً ينقسم فائض القيمة إلى الربح والفائدة والريع، حيث يمثل الربح والفائدة، دخل الطبقة الرأسمالية، ويمثل الربح دخل طبقة ملاك الأراضي، ومع أن فائض القيمة ينتسب في خلقه إلى قوة العمل، فإن الرأسمالي يستولى عليه دون أن يدفع ما يقابله

وهو ما يمثل استغلالاً للعامل الذي هو المنتج الوحيد، هذا في الوقت الذي لا يجد فيه ذلك الاستغلال تبريراً سوى النظام الاجتماعي السائد في المجتمع الرأسمالي<sup>25</sup>.

ومن هنا ومع التوزيع غير المتكافئ في السلطة يأتي التوزيع غير متكافئ في الدخل، ويقول ماركس أنه بينما توجد قوانين للإنتاج تفرضها الطبيعة، مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع فرضها الإنسان، وليس هناك سبب قاهر يرغم العمال للخضوع لمثل هذه الترتيب الذي صنعه الإنسان<sup>26</sup>. وبالإضافة إلى كل ما سبق، فلقد شككت الماركسية في قدرة الرأسمالية خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية التي دائماً ما تعصف بالنظام الرأسمالي، على إعادة توزيع الثروة<sup>27</sup>.

ودعت الفلسفة الماركسية إلى إلغاء التفاوت في توزيع الدخل بإلغاء الملكية الفردية بوصفها مستغلة في جميع صورها، من خلال حافز الربح الذي يصور الإنسان على أنه مجموعة من الاستجابات للبيئة التي يعيش بها وليس له كيان ثابت يتجسد في خصائصه الفطرية، ودعت كذلك إلى التأكيد على الملكية الجماعية فقط وتطبيق المساواة في المستوى المعيشي بين الناس<sup>28</sup>.

#### 5- النظرة الاشتراكية للأزمة الاقتصادية

يرى اقتصاديون اشتراكيون كثر وعلى رأسهم "كارل ماركس" أن الأزمة كامنة في طبيعة النظام الرأسمالي وآليته ومن ثم فهي ظاهرة طبيعية في هذا النظام، وهي تنشأ من التناقض الصارخ في العلاقة التي تقوم عليها الرأسمالية بين طريقة الإنتاج التي تجعل القوة العاملة تمثل المجتمع ككل، وبين ملكية وسائل الإنتاج التي تتركز في أيدي فئة قليلة من الأفراد، ويعللون الأزمة بالإفراط في الإنتاج. بمعنى أن هناك سلعاً كثيرة أنتجت ولا تجد لها مشترياً، وليس الإفراط في الإنتاج هو العامل الرئيسي بل اتجاه الصناعة نحو التركيز في وحدات كبيرة الحجم قليلة العدد، والتي أدت إلى استخدام الآلة بدلا من العمالة اليدوية مما أدى إلى ظهور جيش من العاطلين وإحلال المزيد من الآلات محل العمالة.

## 6- حلول اشتراكية لمشكلة توزيع الدخل في ظل الازمة

بحسب كارل ماركس الرأسمالية تولد تراكم رأس المال الثابت ومع التراكم يزداد الجيش الاحتياطي للعاطلين ويتفاقم الفقر والتعاسة للعمال، وهكذا فإن التأزم الاجتماعي المتولد عن الرأسمالية يكون شديدا بحيث لا يمكن للتحويل أن ينجز سلميا فالثورة على الأوضاع الاجتماعية هي الجزء الرئيس من النظرية الماركسية للأزمة، والتناقض بين جماعية العمل وفردية الملكية هو الذي يحرك الصراع الطبقي ويصل به إلى الثورة العنيفة التي تقضي على الرأسمالية نفسها، أما على صعيد توزيع الثروة والدخل فماركس وصل إلى إقرار قانون سماه "الإملاق المطلق العام" لتراكم رأس المال، فطرق توزيع الثروة والدخل في ظل النظام الرأسمالي التقليدي كانت تؤدي إلى البؤس وإلى أوضاع من المؤكد أنها لا إنسانية في البلدان المتحضرة كفرنسا وبريطانيا، وحتى تبين حجم المأساة في توزيع الثروة نقتبس تلك الإحصائية التي أجراها الأستاذ "بيجو" قبل الحرب العالمية الثانية، والتي تؤكد أن 1% من الأشخاص الذين يزيد عمرهم على 25 سنة في إنجلترا وويلز يملكون 60% من الثروة الخاصة الكلية، في حين أن 75% من الأشخاص الذين يزيد عمرهم على 25 سنة في نفس البلاد يملكون 5% من الثروة الكلية.

### ثالثا: المقاربة الإسلامية

#### 1- النظرة الإسلامية لتوزيع الدخل

قدم الاقتصاد الإسلامي نظاما للتوزيع له مجموعة من العناصر والضمانات، التي تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية وانسجامه مع القيم التي يركز عليها، العدالة الاجتماعية في الإسلام هي تفاوت في توزيع الدخل مع تحقيق حد الكفاية، فالإسلام يحث على زيادة الإنتاج ولكنه يحرص على العدالة في التوزيع. والأساس في التوزيع الذي ينطلق منه في ذلك هو التسخير والاستخلاف، والذي تنتج عنه المفاهيم المرتبطة بالعمل والملكية والحاجة هذه العناصر هي التي تشكل الأساس الملزم لتوزيع الدخل والثروة على أبناء المجتمع<sup>29</sup>.

**أ- العمل:** هو تكليف شرعي بضرورة أن يسعى الإنسان لكسب قوته، والكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل. فلا بد في الرزق من سعي وعمل في تناوله قال

الله تعالى « فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ »<sup>30</sup> ، بالإضافة إلى ذلك هناك حقيقة كبيرة من حقائق الاقتصاد الإسلامي وهي أن المعتبر الإسلامي هو مشروعية العمل، أي أن الكسب هو طلب تحصيل المال بما " يحل "، من الأسباب ويعني ذلك أن إنتاجية عمل ما أو عدمه هي لازمة لمشروعيته أو عدم مشروعيته<sup>31</sup>.

**بـ الحاجة:** في قضية إشباع الحاجات الاقتصادية للإنسان لا بد من منهاج سليم يعمل على إشباع تلك الاحتياجات الفطرية، وهناك آراء كثيرة لعل من أهم هذه الآراء رأي الشيباني فلقد ضبط هذه الحاجات على أربعة أوجه: هي مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة وهو مثاب غير معاقب، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له محاسب على ذلك حسابا يسيرا بالعرض، وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من حلال هو مرخص له فيه محاسبة على ذلك مطالبه بشكر النعمة وحق الجائعين وفيما زاد على الشبع هو معاقب، فإن الأكل فوق الشبع حرام<sup>32</sup>.

**تـ الملكية:** الإسلام ينكر اعتبار الغني هو المالك الحقيقي لماله وثروته. ويرى أن المال مال الله، هو خالقه وواهبه، وأن الغني مستخلف فيه أمين عليه أو بعبارة أخرى هو نائب على المالك الأصلي في رعايته وتنميته وتصريفه وفقا لأوامره ومرضاته قال تعالى «وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ»<sup>33</sup>، وقال «وَأَتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ»<sup>34</sup> وقال عز من قائل «أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ»<sup>35</sup>، فالمال في يد الغني إنما هو في الحقيقة مال الله عنده<sup>36</sup>.

ونستخلص مما سبق أن صورة الإسلامية للتوزيع تتركز في النقاط التالية<sup>37</sup>:

للعمل أداة رئيسية للتوزيع بوصفه أساسا للملكية، فمن يعمل في حقل الطبيعة يقطف ثمار عمله ويمتلكها؛

للحاجة أداة رئيسية للتوزيع بوصفها تعبيرا عن حق إنساني ثابت في الحياة الكريمة، وبهذا تُكفل الحاجات في المجتمع الإسلامي ويضمن إشباعها؛

للملكوية أداة ثانوية للتوزيع عن طريق النشاطات التجارية التي سمح بها الإسلام ضمن شروط خاصة لا تتعارض مع المبادئ الإسلامية للعدالة الاجتماعية.

## 2- النظرة الإسلامية للأزمة الاقتصادية

يقدم لنا الأسدي تعريفاً للأزمة يتفق كثيراً مع التعريف الحديث، حيث يقول "حادث يسبب الفساد المؤدي إلى الخلل في أحوال الخاص والعام وإن استمر الخطأ في التدبير يسبب تغيراً كلياً بمحدث يحدث بغتة"، وابن خلدون في القرن الرابع عشر قدم قضايا تخص الدولة والمجتمع تبدو عباراته أكثر معاصرة من الكثير مما يطرح على الساحة الآن، وللمقريري 766هـ - 845هـ إشارة واضحة للدورة الاقتصادية في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" فهو يشرح بعمق كيف أن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ الخليقة، ويحدد أسباب كل منهما، ويشرح كيف أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء، وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مضر بمصالح الناس، ويسمي المقريري الأزمة "الغمة أو الكربة" ويقول "الأمور كلها أو جلها إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير إصلاحها"

## 3- حلول إسلامية لمشكلة توزيع الدخل في ظل الأزمة

الكل يعلم أن المقاصد الكلية للشريعة هي حفظ النفس والمال والعقل والدين والعرض، ومن أجل ذلك ضبطت الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية بقيود صارمة كي تحمي حقوق الناس وأموالهم من الضياع ولا أدل على ذلك من شهادة كبار علماء الغرب بهذه الحقيقة.

يقدم الباحث الأمريكي "رولان لسكين" "Roland Lacking" رئيس التحرير في افتتاحية جريدته "Le Journal des finance" يوم 2008/9/25 مقالا جاء بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية؟" يقول فيه: "إذا كان قادتنا حقاً يسعون إلى الحد من المضاربة المالية التي تسببت في الأزمة فلا شيء أكثر بساطة من تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية"، أما "بوفيس فينست" "Beaufils Vincent" رئيس تحرير مجلة



تشانلنجر "Challenger" كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا فقد كتب مقالا افتتاحيا للجريدة في 11 سبتمبر 2008 بعنوان: "البابا أو القرآن" جاء فيه: "أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري لأن النقود لا تلد نقوداً"<sup>38</sup>.

ومن الأسباب التي تجعل الاقتصاد الإسلامي أقل عرضة للتقلبات والأزمات الاقتصادية ما يلي:

- للـ تحريم الربا وقيام النشاط الاستثماري على المشاركة في الربح والخسارة.
- للـ وجود ضوابط شرعية لاستخدام الموارد الاقتصادية.
- للـ وجود التوجيهات الشرعية المتعلقة بالطلب الاستهلاكي.
- للـ وجود ضوابط شرعية للتعامل في سوق السلع والعملات والأوراق المالية.

#### الخاتمة:

لقد حاولنا في هذه المقالة تقديم الكيفية التي تطرق لها الفكرين الغربي والإسلامي لقضية معالجة التفاوت في توزيع الدخل في ظل الأزمات الاقتصادية من خلال دراسة مقارنة بين الفكرين ولقد تبين أن نظرة الفكر الإسلامي لهذه القضية لم تختلف على الرغم من تطور الفكر الإسلامي في العصر الحديث، فهو يظل يستمد أصوله ومبادئه من أصل الإسلام وهو القرآن الكريم والسنة الشريفة، فالفكر الإسلامي يمزج بشكل دقيق بين علم الاقتصاد وقوانينه وتجاربه، وبين مبادئ الإسلام وقواعده، وبذلك لم يكن الاقتصاد الإسلامي اشتراكيا أو رأسماليا، بل كان منهجا خاصا يختلف مع الاثنين في كثير من الأمور، هذا الاختلاف والتميز كان مصدرا للإعجاب والاهتمام من الباحثين على اختلاف مشاربهم خاصة في الظروف الحالية، أما الفكر الغربي بجناحيه الرأسمالي والاشتراكي ظل مرتكزا على الأفكار العقلية المادية مع الاختلاف في السبل والمناهج التحليل.

فنجد أن الاقتصاديين الرأسماليين يستعملون في بعض الأحيان اصطلاح الدورة الاقتصادية "Cycle" بدلا من كلمة "Crise" التي تدل على الأزمة، ويكمن الفرق بين المصطلحين في أن الأزمة تدل على اختلال أو اضطراب في مرحلة زمانية أو مكانية معينة، في حين تدل الدورة على انتظام حصولها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني أن حدوث الأزمات تُمثل حالة متوقعة الحُصول في النظام الرأسمالي وتُمثل أحد مظاهره الطبيعية، وهذا ما يؤكد التيارات الاشتراكية، ولقد استنتاجنا أن القنوات الأساسية التي ينتقل منها التأثير الأزمة الاقتصادية إلى توزيع الدخل تتركز في النمو الاقتصادي وتقلص النشاط الاقتصادي وتغيرات في معدلات الفائدة وأسعار الصرف، كما أكدت هذه المقالة على دور الصراعات والحروب الدولية خاصة في فترة الأزمات في العمل على زيادة التفاوت في توزيع الدخل.

ونسجل الاهتمام المتزايد لدى المفكرين الغربيين لأثار الكارثية الفائدة باعتبار القناة الاولى التي تنتشر بها الازمة والدعوة المتزايدة بإيجاد بديل عن هذه الاداة الاقتصادية، والبديل الحقيقي هو اعتماد على الاقتصاد يبني على المشاركة وتأزر والتعاون تحكمه القيم والمثل العليا التي دعت لها كل الشرائح السماوية بما يساهم في رقية الانسان وتحقيق الغاية من وجوده وهي عمارة الارض التي استخلفه الله عليها.

أ. إبراهيم عبد الحفيظي

aprofidbrahim@gmail.com

أ. رنان مختار

Mokhtar\_15@yahoo.fr

#### الهوامش:

- 1 عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع المداخل في الدول العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص93.
- 2 ميشيل توداور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ السعودية، 2006، ص 208.

- 3 درواسي مسعودة، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن: حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه "غير منشورة" جامعة الجزائر، 2005، ص 87.
- 4 ميشال توداور، مرجع سبق ذكره، ص 209.
- 5 كريمة محمد الزكي، أثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، دار المعارف، مصر، 2004، ص 59.
- 6 لمزيد من المعلومات انظر:
- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية: التوزيع العادي للدخول. التنمية الاجتماعية. ضبط النظم، دار النهضة العربية القاهرة، 1993، ص 459.
- 7 عبد الرحمان توفيق، إدارة الأزمات، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2004، ص 17.
- 8 نواف قطيش، إدارة الأزمات، دار الراية، عمان، 2009، ص 24.
- 9 عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 291.
- 10 عبد القادر خليل، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتمل على الميزان التجاري الجزائري، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 4، ديسمبر 2009، الجزائر - ص 11.
- 11 ابراهيم السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصر، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 22.
- 12 أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية والاسواق الناشئة، الدار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 14.
- 13 علي عبد الفتاح أبو شرار، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة، دار وائل، عمان، 2012، ص 36.
- 14 سامر قنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر، سوريا، 2008، ص 66.
- 15 Stephen G Cecchetti, Marion Kohler, **Financial Crises and Economic Activity**, World Bank, New York, 2009. 10/02/2013. [www.bis.org/publ/othp05.pdf](http://www.bis.org/publ/othp05.pdf)
- 16 فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص 400.
- 17 المرجع السابق، ص 129.
- 18 أمال لحسن شوشري، التفاوت في توزيع الدخل بين النظرية والتطبيق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 4، 2005، ص 111.
- 19 كريمة محمد الزكي، أثار سياسة النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، دار المعارف، مصر، 2004، ص 63.
- 20 حسين عمر، موسوعة الفكر الاقتصادي، الجزء الثاني، دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة الطبعة، ص 550.

- 21 جون منير كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا، موفم لنشر، الجزائر، 1991، ص27.
- 22 كريمة محمد الزكي، مرجع سبق ذكره، ص73.
- 23 صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص39.
- 24 جون كينيث غالبرايث، تاريخ الفكر الاقتصادي، الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص265.
- 25 المرجع سابق، ص68.
- 26 جون كاينيثجالبرت، مرجع سبق ذكره، ص199.
- 27 S.Economides, p. wilson, The Economic Factor In International Relations, I.B. tavrs, London, 2001, p58.
- 28 أمال لحسن شوشري، مرجع سبق ذكره، ص115.
- 29 أمال لحسن شوشري، مرجع سبق ذكره، ص118.
- 30 سورة العنكبوت، الآية 18.
- 31 رفعت العوفي، تحليل اقتصادي لكتاب الكسب للإمام التتبياني، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البحوث ودراسات الإنسانية - البصيرة، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص162.
- 32 رفعت العوفي، مرجع سبق ذكره، ص167.
- 33 سورة الحديد، الآية 7.
- 34 سورة النور، الآية 33.
- 35 سورة البقرة، الآية 254.
- 36 يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره، ص27.
- 37 باقر الصدر، مرجع سبق ذكره، ص363.
- 38 محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ص13-14.